بنك الكويت المركزي
والنظام النقدي في الكويت

"مسيرة الريادة وريادة المسيرة"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه – أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله - ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ

جابر المبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

بنك الكويت المركزي
والنظام النقدي في الكويت

مسيرة الريادة
وريادة المسيرة

تقديم

يسرني أن أقدم هذا الكتيب التعريفي الذي يعرض بإيجاز وتوثيق مسيرة بناء النظام النقدي في الكويت والذي أعده بنك الكويت المركزي بمناسبة الافتتاح الرسمي لمقره الرئيسي الجديد.

إن النظام النقدي هو مجموعة البنى التشريعية والمؤسسية ذات الصلة بالشأن النقدي بما في ذلك العملة الوطنية والسلطة النقدية والبنوك وباقي المؤسسات المالية، ويتناول هذا الكتيب أبرز محطات مسيرة بناء نظامنا النقدي المتواصلة وما تحقق خلالها من إنجازات وما انطوت عليه من تحديات وما تحمله من تطلعات.

والمناسبة لهذا الكتيب غالية وجديرة بالاحتفاء لما يمثله افتتاح المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي من إنطلاقة متجددة لمسيرة راسخة الجذور في عمق تاريخ هذه الأرض الطيبة ووجدان أهلها الأوفياء.

كما تعبّر هذه المناسبة والاحتفاء بها عن العزم الواثق والمتواصل عبر الأجيال لترسيخ دعامات الثقة بصلابة عُملتنا الوطنية، وأهمية بذل الجهود المكثفة لمواصلة مسيرة تطوير النظام النقدي في وطننا الغالي، والدور الفاعل لبنك الكويت المركزي في دفع تلك المسيرة نحو مزيد من التقدم والازدهار لاقتصاد بلدنا الغالي وأهلنا الأكارم.

وفي هذا الجهد المتواضع يجدد بنك الكويت المركزي العهد والعزم على مواصلة جهوده وتكثيفها في حمل راية الريادة الواثقة لتلك المسيرة داعين المولى سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه في ظل توجيهات قائد مسيرة كويت المجد وراعي نهضتها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما.

د. محمد يوسف الهاشل
المحافظ

مسيرة
الريادة

قبل اكتشاف النفط في الكويت عام 1936 وبداية تصديره عام 1946 كان الغوص على اللؤلؤ والسفر للتجارة هما مجالي النشاط الاقتصادي الرئيسيين في الكويت، وارتبط بهما نمو صناعة السفن الخشبية. وكانت هناك بعض الأنشطة الاقتصادية المحلية كالزراعة وصيد الأسماك والرعي.

هذا الهيكل الاقتصادي حدد المعالم الأساسية للنظام النقدي في الكويت قديماً والذي انحصر بتداول بعضاً من عملات لدول كبرى حينذاك، ولذلك يبرز إصدار وتداول أول عملة كويتية "بيزة" في عام 1886 في عهد المغفور له بإذن الله تعالى حاكم الكويت الخامس الشيخ عبدالله بن صباح الصباح (عبدالله الثاني)، كخطوة رائدة في توقيتها ورمزيتها في مسيرة نشأة النظام النقدي في الكويت، حيث جَسدت الطابع السيادي لإصدار العملة باعتباره امتياز سيادي تمارسه السلطة.

الـ"بيزة" أول عملة معدنية كويتية

في عهد الحاكم الخامس للكويت المغفور له الشيخ عبد الله بن صباح الصباح سُكَّت أول عملة معدنية كويتية "بيزة" عام 1886م

وجاء إنشاء مجلس النقد الكويتي في عهد المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح بموجب المرسوم الأميري رقم 41 لسنة 1960 بقانون النقد الكويتي الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 1960 ومن ثم إصدار الدينار الكويتي وطرحه للتداول اعتباراً من مطلع شهر إبريل 1961 ليضع اللبنات الأساسية لانطلاقة واثقة لمسيرة بناء النظام النقدي المعاصر لدولة الكويت. وتبقى كلمات رئيس مجلس إدارة مجلس النقد الكويتي، رئيس دائرة المالية والاقتصاد آنذاك المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في أولى جلسات مجلس النقد الكويتي نبراساً خالداً للتطلعات الوطنية بشأن عملتنا الوطنية، حيث أكد سموه:

" إننا نأمل في أن يكون النقد الكويتي من أقوى النقود مركزاً في العالم، وأن يكون إصداره خطوة مباركة في تاريخ الوضع الاقتصادي والمالي لمنطقة الخليج العربي"

وتعكس هذه العبارات الرؤية الريادية لسموه بعد أن تجسدت تلك الرؤية عملياً بتحديد قيمة الدينار الكويتي بموجب قانون النقد الكويتي عند ما يعادل 2.48828 غراماً من الذهب الخالص وهو القدر الذي يساوي في ذلك الوقت قيمة الجنيه الإسترليني بما يُجسد العزيمة الواثقة على ضمان صلابة الدينار الكويتي وقوة مركزه منذ إصداره.

ويعتبر إنشاء مجلس النقد الكويتي وإطلاق العملة الوطنية خطوة ريادية لازمت وواكبت خطوات ريادية أخرى سياسية واقتصادية لوضع دعامات البناء الدستوري والمؤسسي للدولة الحديثة واقتصادها المتطور. إضافة لذلك يعتبر إنشاء مجلس النقد الكويتي وإطلاق

صدر قانون النقد الكويتي وإنشاء مجلس النقد في عام 1960 م وطرح أول إصدار للدينار الكويتي عام 1961 م

الدينار الكويتي الدعامة الأساسية التي أحدثت النقلة النوعية لتطور النشاط المصرفي في الكويت بما واكب التحولات الاقتصادية الناجمة عن بدء الحقبة النفطية. فبتاريخ 19 مايو 1952 صدر المرسوم الأميري بإنشاء بنك الكويت الوطني، كأول بنك كويتي بعد أن كان البنك الوحيد القائم قبل ذلك هو فرع لبنك أجنبي، ويعتبر إنشاء بنك الكويت الوطني بادرة ريادية لمجموعة من تجار الكويت تعكس إدراكاً واعياً للتطلعات الوطنية نحو المزيد من التطور والازدهار للاقتصاد الوطني، ودعامة أساسية لتطور النظام النقدي في الكويت.

وخلال أعوام ستينيات القرن الماضي تسارعت وتيرة التحولات الاقتصادية في الكويت مع زيادة معدلات إنتاج وتصدير النفط وما صاحب ذلك من زيادات في إيرادات ومصروفات الحكومة حيث بَلغت المصروفات الحكومية في السنة المالية 1970/69 نحو 214.2 مليون دينار كويتي مقابل نحو 135.1 مليونا للسنة المالية 1961/60، في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية آنذاك) من 370 مليون دينار لتصل إلى نحو 989 مليون دينار خلال فترة المقارنة.

البنك البريطاني للشرق الأوسط

وصاحب تلك التحولات الاقتصادية، إتساع دور النقود في الاقتصاد الكويتي ليرتفع النقد المتداول من نحو 24.9 مليون دينار في نهاية مايو 1961 ليصل إلى نحو 47.6 مليوناً في نهاية مارس 1969، في حين بلغ عرض النقود نحو 379.1 مليون دينار في العام 1969.

وبعد صدور المرسوم الأميري بقانون النقد الكويتي وإنشاء مجلس النقد الكويتي وإصدار العملة الوطنية تم تأسيس بنكين كويتيين آخرين هما البنك التجاري الكويتي الذي تم تأسيسه في 19 يونيو 1960 وباشر أعماله في الأول من شهر أبريل من عام 1961، وبنك الخليج الذي تم تأسيسه بتاريخ 23 أكتوبر 1960 وباشر أعماله في مطلع شهر نوفمبر من عام 1961، وبذلك بَلغ عدد البنوك العاملة في دولة الكويت عند إصدار الدينار الكويتي وطرحه للتداول في إبريل 1961 ثلاثة بنوك تجارية منها فرع لبنك أجنبي. وبلغت الميزانية المجمّعة للبنوك العاملة كما في نهاية عام 1962 (أربعة بنوك) نحو 226.6 مليون دينار كويتي. ومع نهاية عقد ستينيات القرن الماضي وصل عدد البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت إلى خمسة بنوك.

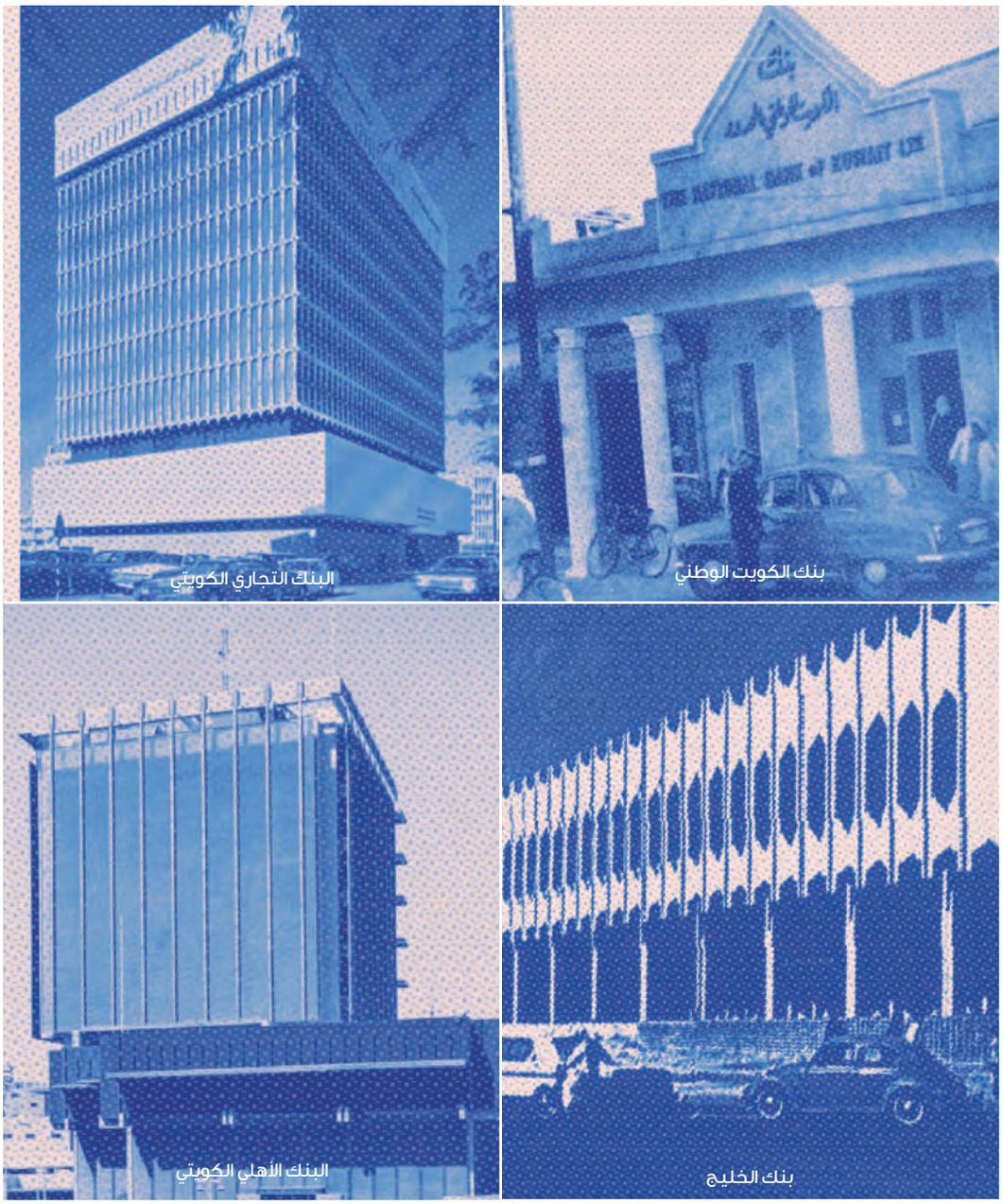

وبلغت ميزانيتها المجمعة كما في نهاية شهر مارس 1969 نحو 601.3 مليون دينار. ومع ازدياد عدد البنوك العاملة في دولة الكويت خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، تنوعت مجالات نشاطها وارتفع مستوى نفاذ الخدمات المصرفية في الاقتصاد الوطني، وشملت أنشطتها عمليات السحب والإيداع النقدي والتحويلات بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية الرئيسية إلى جانب التسهيلات الائتمانية.

أبرز النقود

التي تم تداولها

قبل إصدار الدينار الكويتي

عملة طويلة الحسا بفئاتها الذهبية والفضية والنحاسية:
لم تكن هذه العملة هي النقد الرسمي أنذاك بل كان النقد العثماني.
تم استخدام عملة "الطويلة" في نطاق ضيق امتداداً من دولة الكويت وصولا الى دولة قطر وكان التداول بها على اعتبار وزن المعدن المستخدم في صنعها.

العملات العثمانية

ريال الملكة ماريا تيريزا
المسمى بالريال النمساوي أو الفرنسي

البيزة الكويتية

الروبية المعدنية والروبية الورقية
يُعد الإصدار السادس من الروبية الهندية ذا أهمية بالغة حيث استبدل به الإصدار الأول للدينار الكويتي.

العملات الإيرانية (الغران – القاجاري) لفترة حكم كل من السلاطين ناصر الدين شاه، ومظفر الدين، وأحمد شاه.

ريادة
المسيرة

عكف مجلس النقد الكويتي منذ إنشائه، على الإعداد للتحول إلى بنك مركزي، وبتاريخ 30 يونيو 1968 صدر القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، ويشكل هذا القانون مع تعديلاته منذ ذلك الحين الإطار التشريعي الأساسي لقيادة بنك الكويت المركزي لمسيرة بناء وتطوير النظام النقدي المعاصر في دولة الكويت.

ويُعتبر إنتقال مهام مجلس النقد الكويتي لبنك الكويت المركزي، والمهام الأخرى التي أُسندت للبنك المركزي بموجب قانون إنشائه تعزيزاً لسيادة العملة الوطنية واختصاص السلطة النقدية والرقابية ممثلة ببنك الكويت المركزي بممارسة امتياز إصدار الدينار الكويتي نيابةً عن الدولة. كما جاءت نصوص القانون المشار إليه لترسخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية بما يكفل مصداقيتها وبالتالي فاعلية قراراتها في مجالات عملها. إلى جانب ذلك تم تعزيز وضوح الأغراض والمسئوليات والاختصاصات والصلاحيات المناطة ببنك الكويت المركزي وبما يلبي بشكل خاص إعتبارات الحوكمة والإدارة الرشيدة في أعمال البنك المركزي.

وحَفلت حقبة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بتطورات إقتصادية ومالية عالمية وإقليمية ومحلية لافتة ومفصلية في مجالات اهتمام بنك الكويت المركزي، فمن جهة شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية تقلبات ملموسة خلال تلك الفترة بين صعود قياسي وهبوط حاد مع ما حملته تلك التقلبات من انعكاسات مؤثرة على الأوضاع الاقتصادية المحلية عموماً والأوضاع المالية والنقدية والمصرفية بشكل خاص. ومن جهة أخرى وبموازاة ذلك إزدادت حِدّة الصراعات والمواجهات العسكرية في الإقليم وبرزت معها الأجواء العاصفة في الأسواق في فترات مختلفة وانتشرت وتفاقمت تداعياتها. وفي هذه البيئة الجيوسياسية والاقتصادية المضطربة والعاصفة أحياناً، سعى بنك الكويت المركزي إلى قيادة دفة سفينة النظام النقدي في الكويت لاحتواء التداعيات السلبية لتلك الأجواء والتقليل من انعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية المحلية عموماً والأوضاع النقدية والمصرفية بشكل خاص.

شهد العقد الأول لمباشرة بنك الكويت المركزي أعماله " 1969 - 1979 " تفكك النظام العالمي لأسعار صرف العملات الرئيسية بعد فك ارتباطها بالذهب، وفورتين في أسعار النفط، وصراعات إقليمية حادة.

ففي بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي بدأ تفكك النظام العالمي لأسعار الصرف الثابتة بين العملات العالمية الرئيسية واكتمل ذلك التفكك بقرار فك ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب في شهر أغسطس من عام 1971 لتبدأ بعد ذلك حقبة التعويم لأسعار صرف العملات العالمية الرئيسية بما انطوت عليه من تقلبات ملموسة لأسعار صرف العملات العالمية الرئيسية. وإزاء ذلك جاءت خطوة ريادية هامة لبنك الكويت المركزي بتبني نظام سلة العملات لتحديد سعر صرف الدينار الكويتي وذلك اعتباراً من 18 مارس 1975 بما يساهم في تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية. ولتعزيز فعالية السياسة النقدية الرامية لترسيخ الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية وقوتها الشرائية المحلية ومقابل العملات الرئيسية الأخرى في ظل نظام سلة العملات؛ بادر بنك الكويت المركزي بوضع نظام يتم بموجبه ربط أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي بسعر الخصم الذي يحدده مجلس إدارة بنك الكويت المركزي وبما يتيح قدراً مناسباً من المرونة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يلائم مستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية محلياً وعالمياً.

وبموازاة ذلك وعلى صعيد السياسات الرقابية على الجهاز المصرفي والمالي، حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز وتطوير برامجه وأدواته الإشرافية والرقابية في ضوء الدروس المستفادة من الأزمات والتحديات المالية والمصرفية التي تلازم الاقتصادات المعاصرة. وضمن ذلك انطلقت جهود البنك المركزي خلال تلك الفترة لبناء قدراته وإمكاناته الإشرافية والرقابية لضمان الممارسات المهنية السليمة في العمل المصرفي.

وشهدت سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أزمتين ماليتين كبيرتين كشفت كل منهما عن المخاطر الكامنة في الاقتصادات المعاصرة إجمالاً وقطاعاتها المالية على وجه الخصوص وأهمية بذل الجهود الاحترازية الوقائية للحيلولة دون نشوء مثل تلك الأزمات والحد من تداعياتها وضرورة التحرك الحازم والحاسم لمعالجة آثارها.

فلقد إتسمت الفترة الممتدة منذ أواخر عام 1975 وحتى مطلع عام 1977 برواج مضاربي محموم في سوق الأراضي والعقارات المحلية بدايةً ثم في سوق الأسهم، وصاحبها معدلات قياسية لنمو الائتمان المصرفي، حلّت بعدها حركة تصحيحية عنيفة في تلك الأسواق بعد أن إستنفذت المضاربات قوة دفعها غير القابلة للاستدامة وغير المستندة إلى الأسس والاعتبارات الموضوعية وتراجعت الأسعار ومعدلات التداول في سوق الأسهم بشكل كبير وتزعزعت الثقة لدى المتداولين والمستثمرين بعد تفاقم الخسائر. فجاء التدخل الحكومي ليخفف من التداعيات المالية المباشرة لتلك الأزمة. وشكلت تلك الأزمة تحدياً للدور الرقابي لبنك الكويت المركزي آنذاك لا سيما في إطار ما أصدره من تعليمات للبنوك بشأن التسهيلات المصرفية ضمن جهوده لترشيد السياسات الإئتمانية لوحدات القطاع المصرفي، كما شهدت تلك الفترة نشأة بورصة الأوراق المالية لتطوير الأطر واللوائح التنظيمية لتداول الأوراق المالية في دولة الكويت.

حفل عقد الثمانينات بتحديات عديدة أبرزها إنهيار أسعار النفط، واستمرار الحرب العراقية الإيرانية، وأزمة سوق المناخ

كانت أزمة " سوق المناخ" في ثمانينات القرن العشرين هي الأزمة المالية الأشد وقعاً والأطول أمداً حتى ذلك الحين

ومع الفورة الثانية لأسعار النفط في الأسواق العالمية في نهاية سبعينيات القرن الماضي وزيادة إيرادات النفط الناجمة عنها، شهدت معدلات الإنفاق الحكومي زيادات ملموسة مع بداية ثمانينيات ذلك القرن. وصاحب تلك الزيادات فورة قياسية لأسعار الأصول المالية والعقارية ونشأت في تلك الأجواء فقاعة «الأسهم الخليجية»، حيث نشطت المضاربات المحمومة في السوق غير الرسمي لتداول تلك الأسهم، وانتشرت عمليات التداول الآجل بأسعار مضاربية متصاعدة بشكل قياسي خصوصاً خلال عام 1981 والنصف الأول لعام 1982 وامتدت آثارها للسوق الرسمي، وفي أواخر أغسطس 1982 بدأت تلك الأسعار في الانهيار ونشأة ما عُرف بعد ذلك بأزمة سوق المناخ أو أزمة المديونيات الصعبة وهي الأزمة المالية الأشد وقعاً والأطول أمداً في آثارها في تاريخ الاقتصاد الكويتي حتى ذلك الحين. ولم يكن القطاع المصرفي الكويتي بمنأى عن تداعيات تلك الأزمة، حيث إرتبكت المراكز المالية للبنوك وعملائها من أفراد ومؤسسات، وهيمن الجمود والترقب على عجلة النشاط الاقتصادي عموماً والنشاط المصرفي والمالي على وجه الخصوص لعدة سنوات، في ظل أوضاع إقتصادية عالمية إنكماشية وأوضاع سياسية إقليمية متأزمة بفعل استمرار وتفاقم الحرب العراقية الإيرانية، وآفاق اقتصادية محلية يشوبها الغموض وسياسات وإجراءات ومعالجات مجزأة لتطويق تداعيات تلك الأزمة.

رؤساء مجلس النقد الكويتي
ومحافظو بنك الكويت المركزي

صاحب السمو
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح
طيب الله ثراه

أول رئيس لمجلس النقد الكويتي
بحكم منصبه مديراً لدائرة المالية
والاقتصاد والتي أصبحت فيما بعد
وزارة المالية والاقتصاد
1965-1960

حضره صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه

ثاني رئيس لمجلس النقد الكويتي
بحكم منصبه كوزير للمالية بالوكالة
1967 - 1965

تأسيس مجلس النقد الكويتي

1960

1961

طرح الإصدار الأول
من الدينار الكويتي
للتداول

1961/4/1

1965

السيد عبدالرحمن سالم العتيقي

ثالث وآخـر رئيس لمجلس النقد الكويتي
بحكم منصبه كوزيـر للماليـة
1967 - 1968

تأسيس
بنك الكويت المركزي

السيد حمزة عباس حسين

أول محافظ
لبنك الكويت المركزي
تولى منصبه من 1973/9/12
الى 1983/9/11

1967

1968

1970

1973

1980

طرح الإصدار الثاني
من الدينار الكويتي
للتداول

1970/11/7

طرح الإصدار الثالث
من الدينار الكويتي
للتداول

1980/2/20

السيد عبدالوهاب علي التمار

ثاني محافظ
لبنك الكويت المركزي
تولى منصبه من 1983/11/1
إلى 1986/9/30

الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح

ثالث محافظ
لبنك الكويت المركزي
تولى منصبه من 1986/10/1
الى 2012/2/11

الدكتور محمد يوسف الهاشل

رابع محافظ
لبنك الكويت المركزي
تولى منصبه من 2012/4/1
وحتى تاريخه

1983 — 1986 — 1991 — 1994 — 2012 — 2014

1991/3/24

طرح الإصدار الرابع
من الدينار الكويتي
للتداول

1994/4/3

طرح الإصدار الخامس
من الدينار الكويتي
للتداول

2014/6/29

طرح الإصدار السادس
من الدينار الكويتي
للتداول

وبذل بنك الكويت المركزي خلال فترة الثمانينيات جهوداً متواصلة لمعالجة تداعيات تلك الأزمة على أوضاع الجهاز المصرفي المحلي والاقتصاد الوطني وكان من أبرز تلك الجهود برنامج تسوية المديونيات الصعبة (أغسطس 1986) الذي تضمن تحديداً لأدوار الأطراف ذات الصلة من عملاء مدينين وبنوك دائنة، وبهندسة مالية مبتكرة لتمكين الاقتصاد الوطني من تجاوز هذه العثرة ولحماية النسيج الإقتصادي والإجتماعي وتعزيز متانة الأوضاع المالية في القطاع المصرفي والمالي.

ومع نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي بما انطوى عليه من محيط متلاطم الأمواج، ومطلع تسعينياته، جاءت كارثة الغزو والإحتلال العراقي الآثم لدولة الكويت بما حمله من دمار وتدمير لمختلف البنى الأساسية للاقتصاد الوطني ومن ضمنها ولا ريب النظام النقدي لدولة الكويت.

وتعتبر فترة الاحتلال العراقي الآثم لدولة الكويت التي إمتدت نحو سبعة أشهر (2 أغسطس 1990 – 26 فبراير 1991) فترة عصيبة واستثنائية بكل المقاييس، تعرضت خلالها مسيرة بناء وتطور النظام النقدي لدولة الكويت لضربة مدمرة تعطلت بفعلها تلك المسيرة وامتدت تداعياتها لعدة أعوام بعد التحرير.

تعتبر كارثة الغزو والاحتلال العراقي الآثم لدولة الكويت " أغسطس 1990- فبراير 1991 " التحدي الأضخم الذي واجهته دولة الكويت في تاريخها المعاصر

فخلال فترة الاحتلال الآثم سعى بنك الكويت المركزي من مقره المؤقت خارج دولة الكويت لبذل الجهود المكثفة لمواجهة التحديات والتداعيات التي طالت البنى الأساسية للنظام النقدي لدولة الكويت. وعلى وجه التحديد وللحيلولة دون استفادة المحتلّ الآثم من نهبه لأوراق النقد الكويتي من خزائن بنك الكويت المركزي، صدر المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 1990 بتاريخ 7 أكتوبر 1990 بعدم التزام بنك الكويت المركزي إعادة قيمة الأوراق النقدية المسروقة من الإصدار الثالث للدينار الكويتي المتداول آنذاك، وحدد قرار وزير المالية بذات التاريخ أرقام الفئات المشمولة. وبموازاة ذلك باشر بنك الكويت المركزي تواصله المكثّف مع البنوك المركزية للدول الشقيقة والصديقة التي نزح إليها المواطنون والمقيمون لتسهيل قبول صرف ما قد يكون بحوزتهم من الأوراق النقدية الكويتية السليمة من الإصدار الثالث، إلى جانب ذلك قام بنك الكويت المركزي خلال فترة الاحتلال الآثم بالتواصل مع البنوك المحلية لمساندة جهودها لمواجهة الإرباكات التي تعرضت لها الأوضاع المالية لتلك البنوك وتعطل أعمالها في الكويت، وشمل ذلك ترتيبات إستعادة سجلاتها وسداد التزاماتها الأجنبية الملحة، والإعداد لمعاودة نشاطها بعد التحرير.

تمكن بنك الكويت المركزي من القيام بدور ريادي لتجاوز آثار كارثة الغزو والاحتلال وإحياء مسيرة إعادة بناء النظام النقدي وتطويره

وتعتبر الثقة الراسخة التي جَسدها المواطنون بعملتهم الوطنية والمخاطر التي واجهوها والتضحيات التي قدموها في هذا السبيل أثناء فترة الاحتلال وجهود السلطات الشرعية الكويتية التي استندت على تلك الثقة وعززتها، عوامل حاسمة في إفشال المخططات البائسة للمحتل الآثم لطمس أحد أهم رموز السيادة الوطنية الكويتية بما في ذلك عدم تمكين الاحتلال من الإستفادة من نهبه لمخزون الأوراق النقدية الكويتية من خزائن بنك الكويت المركزي.

وتُوّجت جهود بنك الكويت المركزي قبيل نهاية فترة الاحتلال الآثم بقراره التاريخي بإعلان العمل عند تحرير دولة الكويت الوشيك بذات السعر لصرف الدينار الكويتي الذي كان قائماً في اليوم السابق للغزو العراقي الآثم وهو الأمر الذي أعاد للعملة الوطنية موقعها الصلب الراسخ في وجدان المواطنين والعالم أجمع من أفراد ومؤسسات تجسيداً لقوة عزم وقدرة بنك الكويت المركزي وباقي السلطات الكويتية على الذود عن موقع العملة الوطنية وصلابة الثقة بها في أحلك الظروف. كما أصدر بنك الكويت المركزي بعد التحرير مباشرة تعليماته للبنوك المحلية بالعودة بحسابات عملائها إلى ما كانت عليه في الأول من أغسطس 1990 مع قيد الفوائد لحساباتهم عن كامل فترة الاحتلال وبما شكل إشارة واضحة لبدء مسيرة تعافي النظام المصرفي والنظام النقدي لدولة الكويت.

ومع بزوغ فجر التحرير تواصلت الجهود لإعادة بناء دعامات الاقتصاد الوطني على مختلف الأصعدة، من مباشرة إخماد حرائق آبار النفط وإعادة تأهيل مرافق الصناعة النفطية امتداداً إلى جهود بنك الكويت المركزي لإعادة بناء النظام النقدي لدولة الكويت. وعلى وجه التحديد كان قد تم تجهيز الإصدار الرابع للدينار الكويتي في ديسمبر 1990 وتم طرحه للتداول إعتباراً من 24 مارس 1991، وتم سحب أوراق النقد من الإصدار الثالث ليشكّل ذلك إعلاناً لانطلاق جهود إستعادة عافية ركيزة النظام النقدي لدولة الكويت وقلبه النابض. وعاودت البنوك المحلية أعمالها في وقت قياسي لتستعيد موقعها المحوري في الاقتصاد الوطني. وبذل بنك الكويت المركزي جهوداً مُكثفة بعد التحرير لإعادة بناء القطاع المصرفي والمالي الكويتي. ومن أبرز ما شملته تلك الجهود قيام البنك المركزي نيابة عن الدولة بمعالجة أوضاع الجهاز المصرفي والمالي من خلال شراء إجمالي المديونيات الصعبة للعملاء الكويتيين لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية وبيت التمويل الكويتي وكذلك المحفظة العقارية المحلية العائدة لبيت التمويل الكويتي بموجب المرسوم بالقانون رقم 32 لسنة 1992 الصادر بتاريخ 14 مايو 1992 ثم القانون رقم 41 لسنة 1993 الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 1993. ومهدت تلك الخطوة لاستعادة البنوك الكويتية لدورها المحوري في خدمة الاقتصاد المحلي على أسس أكثر متانة وفاعلية منذ ذلك الحين.

شهد عقد التسعينات استمرار الجهود المكثفة لبنك الكويت المركزي لإعادة بناء النظام النقدي في دولة الكويت على أسس متينة

وتُعتبر حقبة تسعينيات القرن الماضي فترة مفصلية لمسيرة إعادة بناء وتطوير النظام النقدي والمصرفي في دولة الكويت حيث تجسد خلال تلك الفترة الدور الريادي الواثق لبنك الكويت المركزي في تصميم ومن ثم تطوير الدعامات الأساسية لإعادة بناء ذلك النظام، بعد ما تعرضت له تلك المسيرة من ضربة مؤلمة بفعل الاحتلال العراقي الآثم. فمن جانب جاءت الجهود الحثيثة لبنك الكويت المركزي في مجالات السياسات النقدية الرصينة بما في ذلك إعادة ترسيخ الثقة بصلابة العملة الوطنية والإصدار النقدي وسياسة سعر صرف الدينار الكويتي، وطرح الإصدار الخامس للدينار الكويتي للتداول إعتباراً من 3 إبريل 1994، بما مثَّله ذلك الإصدار من نَقلة نوعية في التصميم والصناعة وما احتواه من مواكبة لمتطلبات الأمان في تلك الفترة.

إلى جانب ذلك تجلى الدور الريادي لبنك الكويت المركزي خلال تلك الفترة في حصافة جهوده في مجالات الإشراف والرقابة المصرفية بمثابرة متواصلة وواثقة بدءاً بإعادة ترتيب الأوضاع المالية للبنوك الكويتية إنطلاقا من شراء الدولة للمديونيات الصعبة لدى تلك البنوك، وفي ضوء الدروس والعبر لنشأة الأزمات المالية محلياً أو عالمياً وسبل التحوط لها ومعالجة آثارها، أصبح التحرك الاحترازي والاستباقي عنواناً أساسياً للجهود الريادية لبنك الكويت المركزي في مجالات سياساته وبرامجه الإشرافية والرقابية منذ ذلك الوقت. وتمكَّن بنك الكويت المركزي بصلابة واثقة من تجاوز أول اختبار واجهه في حقبة تسعينيات القرن الماضي حين تعرض سوق الكويت للأوراق المالية لهزة عنيفة نسبياً خلال النصف الثاني من عام 1997 وتعالت بعض الأصوات على أثر تلك الهزة للنيل من الاختصاص الأصيل للبنك المركزي في ممارسة دوره الإشرافي والرقابي باستقلالية فيما يتعلق بموضوع قروض الهامش. وبرز إصرار وثبات البنك المركزي على اختصاصاته ضمن إطار دوره لترشيد السياسات الائتمانية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، سيما وأن ما تعرض له السوق حينئذٍ مثَّل حركة تصحيحية متوقعة ومستحقة بعد ما شهده السوق قبل ذلك من صعود كبير للأسعار والتداولات ومضاربات محمومة وممارسات غير منضبطة.

تأتي الكويت في طليعة الدول التي تطبق المعايير العالمية للرقابة المصرفية

وشكّل ذلك الاختبار والموقف المبدئي الثابت لبنك الكويت المركزي تجاهه محطة فارقة عززت إختصاص البنك المركزي في الاضطلاع بمسئولياته باستقلالية ومصداقية لتستمر جهوده الإشرافية والرقابية الواثقة بعد ذلك بزخم ويقظة متواصلين لمواكبة نمو وتطور القطاع المصرفي والمالي المحلي مع مطلع الألفية الثالثة. وشكلت تلك الجهود منظومة رقابية فاعلة ورائدة بدعامات راسخة عزز فاعليتها صدور بعض التعديلات التشريعية الهامة وفي مقدمتها القانون رقم 3 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص إلى القانون رقم 32 لسنة 1968 لتنظيم رقابة البنك المركزي على البنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك القانون رقم 28 لسنة 2004 الذي سمح للبنوك الأجنبية بافتتاح فروع لها في دولة الكويت. وتعكس تلك التعديلات التشريعية الحرص الدءوب للبنك المركزي على ترسيخ أجواء المنافسة المنظمة والمنضبطة في القطاع المصرفي المحلي وبما يعزز الكفاءة في ممارسات وحدات ذلك القطاع لأعمالها. إلى جانب ذلك أصدر بنك الكويت المركزي مجموعة من القرارات والتعليمات للبنوك المحلية في مجالات أساسية للعمل المصرفي ومن أبرزها تطبيق معيار الكفاية الرأسمالية بازل (2) لتكون الكويت في ذلك الوقت في طليعة دول العالم التي تطبق تلك الإصلاحات وذلك ضمن إطار السعي لاستكمال تطبيق مبادئ الرقابة الفعالة، إلى جانب تحديث أنظمة السيولة ومركزية المخاطر والحد الأقصى للاقتراض وضوابط السياسة الاستثمارية والصرف الأجنبي والائتمان والتركز الائتماني وضوابط القروض المقدمة لقطاع المستهلكين، وفي ضوء ذلك ترسخت متانة الأوضاع المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، الأمر الذي مكّن البنوك الكويتية من الحصول على تصنيفات إئتمانية متميزة إقليمياً وعالمياً، وتعززت كذلك مكانة بنك الكويت المركزي محلياً وإقليمياً وعالمياً كسلطة رقابية يقظة وحصيفة وفق ما شهدت به المؤسسات العالمية المتخصصة والمحايدة كصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية.

وعقب تلك الحقبة وفي ظل أجواء فورة قياسية أخرى لأسعار النفط في الأسواق العالمية والتحولات السياسية العنيفة في العراق خلال منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة تسارع نمو فوائض المالية العامة لدولة الكويت وموازينها الخارجية إلى مستويات قياسية انعكست بدايةً في زيادة الأسعار في أسواق الأصول المالية والعقارية المحلية إلى أن بدأت بالظهور تداعيات نشأة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي إتسع نطاق آثارها لمختلف بلدان العالم خلال النصف الثاني من عام 2007 والنصف الأول لعام 2008 ومن ثم تَفجرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية قبيل مطلع الربع الأخير لعام 2008، شهدت على إثرها إقتصادات العديد من الدول إنزلاقاً خطيراً أعاد إلى الأذهان أجواء الكساد العالمي نهاية عشرينيات القرن الماضي.

اتسمت جهود بنك الكويت المركزي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتطوير منظومة رقابية محكمة لتعزيز متانة القطاع المصرفي، كما شكلت قرارات بنك الكويت المركزي وإجراءاته خلال الأزمة المالية العالمية نقلة مبتكرة للنهج الاحترازي

ومثله مثل باقي إقتصادات المنطقة والعالم، لم يكن الاقتصاد الكويتي بمعزل عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، إلا أنه قد واجهها من موقع قوة وجاء تحرك بنك الكويت المركزي سريعاً وحاسماً لزيادة تحصين الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي المحلي لتجاوز تداعيات تلك الأزمة التي تعتبر من أشد الاختبارات التي واجهها البنك المركزي منذ الغزو والاحتلال العراقي الآثم في عام 1991/1990.

ولئن كانت جهود البنك المركزي لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية في مجال سياسته النقدية قد جسّدت امتداداً واثقاً لجهوده قبل نشوء تلك الأزمة، إلا أن قراراته وإجراءاته في مجالات الإشراف والرقابة المصرفية لمواجهة تلك الأزمة قد شكّلت نقلة نوعية مبتكرة للنهج الاحترازي والاستباقي المرتكز على إستيعاب الدروس والعبر والاسترشاد بأفضل الممارسات والمعايير العالمية.

وضمن ذلك تبرز حصافة وفاعلية الإجراءات الحاسمة التي قام بها البنك المركزي لمعالجة ما عرف بأزمة بنك الخليج خلال الربع الأخير من عام 2008 وما حَققته تلك الإجراءات من معالجة جذرية لأوضاع ذلك البنك وبما ساهم في تطويق واحتواء تداعيات تلك الأزمة وزيادة تحصين باقي وحدات القطاع المصرفي والمالي تجاه تداعياتها المحتملة، حيث تم تجاوز تلك الأزمة بحرفية عالية وخطوات واثقة لتصبح نشأة تلك الأزمة وريادة بنك الكويت المركزي لمعالجتها قاموساً منهجياً يُحتذى به لكيفية التحرك السريع الناجع لمعالجة مثل تلك الأزمات.

وفي إطار المساعي الرامية إلى استعادة أجواء الثقة والمحافظة على تنافسية القطاع المصرفي المحلي، فقد صَدر في 3 نوفمبر 2008 القانون رقم (30) لسنة 2008 في شأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية في دولة الكويت. كذلك وبتاريخ 26 مارس 2009 صدر المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2009 في شأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة وصدرت لائحته التنفيذية بتاريخ 2 إبريل 2009، ليشكل بما ينطوي عليه من إجراءات إستباقية واحترازية خطوة أخرى تضيف للجهود الرامية للتصدي للأبعاد المختلفة لانعكاسات تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية على الأوضاع الإقتصادية المحلية.

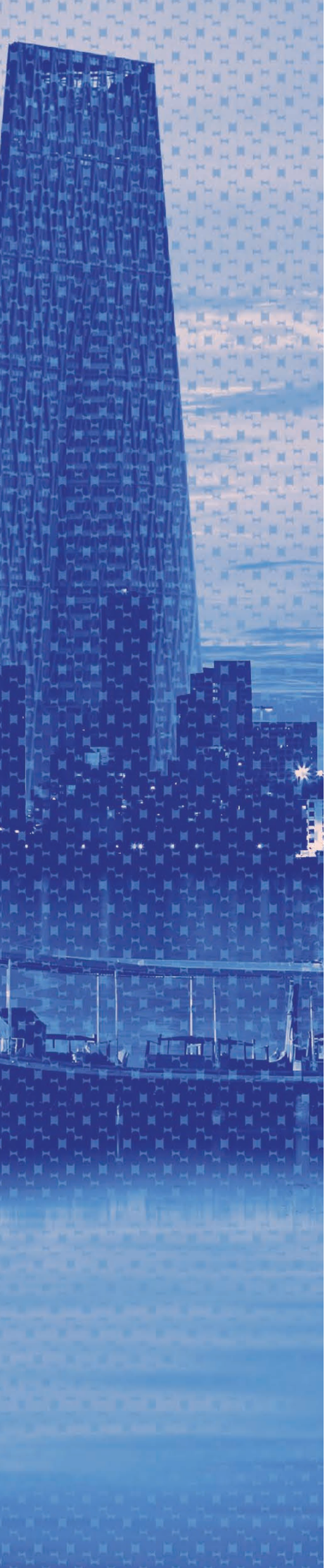

وقد بادر بنك الكويت المركزي بتكثيف جهوده الرقابية في مجالات عِدة ومن أبرزها إعداد وإصدار قواعد ونظم الحوكمة للبنوك (يونيو 2012)، كما أصدر خلال عامي 2014 و 2015 المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية المعروفة بحزمة إصلاحات بازل (3) لتكون دولة الكويت بذلك، مُجدّداً، في طليعة دول العالم التي طبقت تلك التعليمات ومحافظةً على ريادتها في هذا المجال. إلى جانب ذلك واصل بنك الكويت المركزي بذل الجهود الحثيثة لحماية حقوق عملاء البنوك المحلية وأصدر في ذلك السبيل دليلاً لحماية حقوق عملاء البنوك في يوليو 2015 إلى جانب تعليمات خاصة بالخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لذوي الاحتياجات الخاصة. وتساهم جميع تلك الجهود في تكريس الموقع المتميز لدولة الكويت طبقاً لمقاييس الشمول المالي والحصول على الخدمات المصرفية والمالية المتنوعة والمتطورة.

وقد وصل عدد الوحدات المصرفيــة والماليــة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي في سبتمبر عام 2016 إلى (138) وحـدة تتمثل في (11 بنك كويتي منها 5 بنـوك إسلامية وبنـك متخصص، وهو بنك الكويت الصناعي، و12 فرع لبنك أجنبـي منها 3 فروع لبنوك عالمية و 9 فروع للبنوك الرائدة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشركتي تمويل و71 شركة استثمار منها 40 شركة إسلامية، بالإضافة إلى 42 شركة صرافة). وفي نهاية سبتمبر 2016 وصل عدد فروع البنوك الكويتية في الكويت إلى 451 فرعاً.

وقام بنك الكويت المركزي في يونيو 2014 بطرح إصدار جديد للعملة الكويتية (الإصدار السادس) بأحدث ما توصلت له صناعة وطباعة الأوراق النقدية في مجال المواصفات الأمنية والفنية والجودة العالية. وقد حاز الإصدار السادس للدينار الكويتي على جائزة الرابطة الدولية لشئون العملة لعام 2015 كأفضل إصدار للأوراق النقدية لعام 2014، وهي أبرز جهة عالمية متخصصة في شئون الأوراق النقدية كما حاز هذا الإصدار على جائزة أخرى على مستوى القارة الأسيوية.

وفي ظل تزايد إتجاهات العولمة وثورة الاتصالات شهدت السنوات القليلة الماضية المزيد من الإهتمام بتقنية المعلومات والشفافية والتوعية بأعمال البنك المركزي. وتبرز في هذا المجال الجهود المتواصلة لتطوير البنى التحتية لنظم المعلومات في البنك المركزي ونظم الدفع والتسوية ومقاصة الشيكات. إلى جانب ذلك إزدادت وتنوعت إصدارات البنك المركزي وما تحتويه من إحصائيات وبيانات إقتصادية ونقدية ومصرفية، وتطورت صفحة بنك الكويت المركزي الالكترونية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وشبكات التواصل الإجتماعي، وبما يعزز الشفافية المطلوبة لتوفير المعلومات الموثوقة للمهتمين.

وبالنظر إلى المسيرة الريادية لبنك الكويت المركزي وما واجهته من تحديات وما حَققته من إنجازات، لا بد من ربط تلك الإنجازات بجهود الكفاءات الوطنية المتعاقبة من النساء والرجال الذين خَدموا بكل تَفانْ وإخلاص هذه المؤسسة الشامخة. ولذا أصبح جلياً الاهتمام المستمر لبنك الكويت المركزي بالعنصر البشري والاستثمار في تطوير قدراته وإمكاناته ومهاراته العلمية والمهنية باعتباره دعامة أساسية لتمكينه من القيام بدوره الهام في دفع مسيرة البنك المركزي إلى المزيد من الرقي والريادة المتميزة. فالإتقان والتفاني في العطاء كان ولا يزال وسيبقى بعون الله السِمة السائدة للكوادر الوطنية في بنك الكويت المركزي، ولذلك يواصل بنك الكويت المركزي حِرصه على توفير بيئة العمل المناسبة لاستقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة علمياً وعملياً والمحافظة عليها وتحفيزها على تنمية قدراتها وتطوير مهاراتها بما يكفل مواصلة ريادة بنك الكويت المركزي في مختلف مجالات أعماله.

واليوم، ومن مقره الجديد ومنصته الشامخة، تنطلق وتُحلّق عالياً مُجدداً تطلعات وطموحات بنك الكويت المركزي لمواصلة ريادة وقيادة المسيرة الواثقة لتطوير النظام النقدي لدولة الكويت بجذورها الراسخة في وجدان هذا الوطن. تتجدد هذه المسيرة والريادة دوماً بعقول وسواعد لا تعرف الكلل أو الملل من أبناء هذا الوطن المعطاء في ملحمة وطنية دائبة العزم واثقة الخطى في سَعيها المخلص لمستقبل زاهر للاقتصاد الكويتي ونظامه النقدي.

حاز الإصدار السادس من الدينار الكويتي بفئاته المختلفة على جائزة الرابطة الدولية لشئون العملة كأفضل إصدار للأوراق النقدية في عام 2014

بنك الكويت المركزي

إنطلاقات متجددة

لمسيرة متواصلة بجذور راسخة

مجلس النقد الكويتي

1969 - 1960

شغل مجلس النقد الكويتي جزءً من مبنى دائرة المالية والاقتصاد التي أصبحت فيما بعد وزارة المالية والاقتصاد.

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

1976 - 1969

باشر بنك الكويت المركزي أعماله في مقر مؤقت قريب من مقر وزارة المالية والاقتصاد في منطقة القبلة حيث تم استئجار مبنيين لذلك الغرض.

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

1986 - 1977

إفتتح صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب اللّه ثراه أول مقر مستقل لبنك الكويت المركزي مقابل قصر السيف العامر بتاريخ 1977/4/10.

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

2016 - 1990

إفتتح صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح طيب الله ثراه مقر بنك الكويت المركزي بعد تطويره وإضفاء طابع معماري إسلامي على مبناه في عام 1990.

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

2017

إفتتح حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي ليكون منصة لانطلاقة جديدة لمسيرة راسخة.

اشادات دولية وعالمية بدور

بنك الكويت المركزي

« التحسن في المخاطر المصرفية جاء نتيجة تعليمات أكثر حصافة من قبل الجهات الرقابية »
ستاندرد آند بورز 2016/3/16

S&P Global

« إن البنوك الكويتية مراقبة بشكل جيد من قبل بنك الكويت المركزي »
موديز 2016/3/3

Moody's

« ساهمت السياسات الرقابية الحصيفة والصارمة التي يطبقها بنك الكويت المركزي في تحسين جودة الرسملة والسيولة و الربحية لدى القطاع المصرفي الكويتي »
فيتش 2015/12/8

FitchRatings

قيمت مدير عام صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أداء بنك الكويت المركزي
بمستوى AAA في 2015/11/11

نرحب بمبادرات بنك الكويت المركزي التي عززت فيه مراقبة القطاع المصرفي والمالي من
المخاطر المحتملة من خلال وضع إطار عمل رسمي لتفعيل إجراءات التحوط الكلي وإصلاحات
لتسهيل استرداد الديون، وتطوير إطار للتنبؤ بالسيولة، وتعزيز إطار عمل لإدارة الأزمات
صندوق النقد الدولي 2017/1/17

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

بنك الكويت المركزي
فبراير 2017

بنك الكويت المركزي

CENTRAL BANK OF KUWAIT

www.cbk.gov.kw